

قطاع الشؤون الإجتماعية

مكتب رئيس القطاع



الاجتماع الرفيع المستوى حول
"تعزيز التعاون حول الهجرة وتدفقات اللاجئين من منظور خطة التنمية الجديدة لما بعد عام 2015"
مقر الأمم المتحدة- نيويورك (30 سبتمبر 2015)

كلمة سعادة السفير الدكتور/ بدر الدين علالي
الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الإجتماعية

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب المعالي والسعادة

.....

السيدات والسادة الحضور الكرام،،،

يشرفني أن أشرك اليوم في هذا الإجتماع الهام والذي يأتي في إطار تزايد أعداد اللاجئين في العالم وما يستلزمه من تضافر الجهود الدولية والبحث عن حلول دائمة، وأيضاً في إطار عدم تضمين موضوع اللاجئين والنازحين ضمن أولويات السكان والتنمية المحددة بشكل مباشر في أهداف التنمية المستدامة لخطة التنمية لما بعد عام 2015.

تعد قضية اللاجئين في المنطقة العربية هي الأطول عهداً في العالم منذ بدء التهجير العربي الفلسطيني من الأراضي المحتلة، كما أن ثالث النزاعات التي أسفرت عن النزوح واللجوء على مستوى العالم تقع في المنطقة العربية. فمنطقتنا العربية تعيش الآن حالة طوارئ غير مسبوقة ومعقدة حيث تعد في آن واحد منشأً ووجهةً وجسراً لحركات الهجرة المختلطة، بما في ذلك التهريب والإتجار بالمهاجرين واللاجئين الراغبين في العبور إلى أوروبا بطرق غير شرعية.

وتشكل الأعداد المتزايدة من اللاجئين والمهاجرين مصدر قلق متزايد وخصوصاً بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي، كما تؤثر على مستقبل كل سكان المنطقة حيث يمثل اللجوء القسري المتزايد من بعض الدول العربية عبئاً على خطط التنمية في الدول المضيفة. فوفقاً لإحصاءات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يقدر عدد اللاجئين السوريين في المنطقة العربية بـ 4 مليون لاجئ و 7.6 مليون من النازحين داخلياً مما هم بحاجة إلى معونة إنسانية؛ كما يقدر عدد النازحين داخلياً بليبيا 140 ألف لبيبي بسبب المعارك الأخيرة؛ في حين وصل عدد النازحين داخلياً باليمن إلى أكثر من 334 ألف شخص فضلاً عن أن اليمن يستضيف 246 ألف لاجئ يشكل الصوماليون منهم نسبة 95%؛ كما وصل عدد النازحين داخلياً بالعراق إلى 1.8 مليون شخص.

وبناء على ماسبق، وفي هذا السياق وتجدر الإشارة سريعاً إلى جهود جامعة الدول العربية في مجال اللجوء والهجرة القسرية خلال الفترة المنصرمة، ونذكر منها:

- مواصلة التعاون مع الدول الأعضاء ومع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين UNHCR لتحديث الاتفاقية العربية لتنظيم أوضاع اللاجئين وموائمتها مع المعايير الدولية؛
- تضمين مخرجات الاجتماع الخامس عشر لرؤساء المجالس واللجان الوطنية للسكان في الدول العربية (2014) ضمن أولويات المنطقة العربية: "أثر التغيرات الديمغرافية بصفة عامة وخاصة الهجرة القسرية الناتجة عن النزاعات والحروب والاحتلال على التنمية في المنطقة العربية"؛
- التوصية الصادرة عن "الاجتماع التشاوري الإقليمي حول الهجرة والتنمية في المنطقة العربية" (2013)، والداعية إلى التأكيد على أهمية التنسيق على المستوى الإقليمي والدولي لتقديم المساعدة للاجئين؛
- تضمين إعلان القاهرة الصادر عن المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في الدول العربية (2013)، فقرة من خمس بنود حول المهاجرين واللاجئين والنازحين داخلياً.
- الانتهاء من إعداد العدد الأول من تقرير عن حالة الهجرة الدولية في المنطقة العربية والذي يصدر بعنوان: "الهجرة والمهجرين والتنمية في ظل التغيرات في المنطقة العربية"، وذلك في إطار مجموعة العمل المعنية بالهجرة الدولية في المنطقة العربية برئاسة كل من: جامعة الدول العربية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، والمنظمة الدولية للهجرة (IOM).
- إصدار مجلس الجامعة بمستوياته المختلفة (مندوبين، وزراء خارجية، قمة) عدة قرارات بشأن الأزمات في المنطقة العربية والأوضاع الإنسانية للاجئين والنازحين جراء هذه الأزمات. بالإضافة إلى قيام بعض المجالس الوزارية المتخصصة مثل مجلس وزراء الصحة العرب ومجلس الشؤون الاجتماعية العرب ومجلس وزراء الشباب والرياضة العرب بإصدار عدة قرارات بهذا الشأن.
- المشاركة في المؤتمرات الدولية الثلاثة للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سورية، التي عقدت في دولة الكويت في 2013 و2014 و2015. والتي شددت خلالها الأمين العام على ضرورة بذل المزيد من الجهود لتخفيف معاناة اللاجئين السوريين والعبء الذي تتحمله الدول العربية المجاورة لسورية.
- إصدار الأمين العام نداءً مشتركاً مع الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي بتاريخ 2014/6/29 يناشد فيه جميع الأطراف العسكرية المتحاربة في سوريا الالتزام بالوقف الشامل لإطلاق النار وجميع أعمال العنف والقتال بكافة أشكالها، وذلك بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك، لإفساح المجال أمام منظمات الإغاثة للقيام بواجباتها وتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة للمناطق المنكوبة في جميع الأراضي

السورية. ودعا الأمينان العامين جميع الأطراف والقوى الإقليمية والدولية الفاعلة المعنية بمجريات الأزمة السورية إلى دعم هذا النداء المشترك، وتضاطر الجهود لحث الحكومة السورية وجميع الأطراف العسكرية المتحاربة على الالتزام بإعلان هدنة والوقف الشامل لإطلاق النار وجميع العمليات العسكرية.

- أصدر الأمين العام بياناً بتاريخ 2014/7/10 يؤكد فيه على استمرار صفة التعاون المشترك بين الجامعة العربية والأمم المتحدة، مشيراً إلى أن الأولوية في هذه المرحلة هي ضمان وقف القتال وإدخال المساعدات الإنسانية بشكل فوري، حقناً لدماء الشعب السوري، ولمواجهة الكارثة الإنسانية التي تواجه ملايين السوريين وخاصة النازحين واللاجئين منهم.

- زيارات ميدانية لمخيمات اللاجئين في دول الجوار السوري التي قام بها وفد رفيع المستوى من الأمانة العامة برئاسة السفيرة فائقة سعيد الصالح- الأمين العام المساعد رئيس القطاع الاجتماعي سابقاً خلال عامي 2013 و2014. كما قامت الشيخة حصة آل ثاني مبعوث الأمين العام لشؤون الإغاثة الإنسانية بزيارة اللاجئين السوريين على الحدود السورية التركية في أكتوبر 2013، وزيارة أخرى إلى الأردن ولبنان والعراق في يناير 2014. كما شارك وفد من الأمانة العامة ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي بزيارة مراكز للاجئين في موريتانيا وتشاد في فبراير ونوفمبر 2014. بالإضافة إلى قيام بعثة مشتركة من الأمانة العامة ومنظمة التعاون الإسلامي بزيارة إلى ليبيا لإيصال المساعدات الإنسانية العاجلة وتفقد مخيمات العالقين على الحدود الليبية المصرية في أبريل 2011.

- تنظيم ورشتي عمل تدريبيتين في مجال تعزيز حقوق المهاجرين واللاجئين والنازحين داخلياً لبناء قدرات المسؤولين في الجهات المعنية بالدول العربية، وذلك بالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين UNHCR والمنظمة الدولية للهجرة IOM. عُقدت ورشة العمل الأولى خلال شهر ديسمبر 2013، في حين عُقدت الثانية خلال شهر يونيو 2014.

- مساعدة بعض الطلبة السوريين من خلال تأمين أماكن لهم في الجامعات العراقية واللبنانية والتركية والبرتغالية والليتوانية، وتفعيل فكرة التعليم عن بعد، والحصول على تفضيلات وإعفاءات من المصروفات الدراسية من عدد من المؤسسات التعليمية.

- تنظيم مؤتمر تحت عنوان "الاستجابة الإنسانية وتنسيق العمل التعاوني من أجل الشعب السوري" في 2013/3/4، وذلك بالتعاون مع منظمة التعاون الإسلامي والمندى الإنساني.

- إنشاء عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة (ARCP) والتي تتولى إدارة السياسات السكانية

والمغتربين والهجرة أمانتها الفنية. وهي بمثابة منتدى مرن غير رسمي وغير ملزم للدول العربية الأعضاء لتسهيل الحوار والتعاون بينهم فيما يتعلق بقضايا الهجرة ذات الاهتمام المشترك، من ضمنها قضايا اللجوء والنزوح والهجرة القسرية، وكذلك الهجرة المختلطة.

- **وفي ختام كلمتي،** أؤكد أننا كمؤسسات إقليمية ودولية بحاجة ماسة إلى تواصل الجهود والعمل المشترك لمواجهة هذا الوضع الانساني الملح، كما أتوجه إليكم جميعاً بخالص الشكر والتقدير متمنياً لكم اجتماعاً عميقاً في حوارته ومقترحاته لمعالجة التحديات التي تواجه منطقتنا العربية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته